عُمان

ملخص تنفيذي

يحظر القانون الأساسي التمييز على أساس الدين، ويحمي الحق في ممارسة الشعائر الدينية بشرط عدم إخلال ذلك بالنظام العام، وقد طبقت الحكومة بشكل عام هذه الإجراءات الحمائية عمليا. ولم تظهر الحكومة ميلا سواء إلى التحسن أو التدهور فيما يخص حق الحرية الدينية وحمايته. وينص القانون الأساسي على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة (القانون الإسلامي) هي أساس التشريع. وقد فرضت الحكومة بشكل انتقائي قيودًا قانونية قائمة على حق العبادة الجماعية.

ولم ترد تقارير جدية عن انتهاكات مجتمعية أو تمييز على أساس الانتماء أو الاعتقاد أو الممارسة الدينية.

وقد ناقشت الحكومة الأمريكية الحرية الدينية مع الحكومة في إطار سياستها العامة الداعية لحقوق الإنسان، كما قامت السفارة الأمريكية برعاية مواطنين عمانيين ضمن برامج تبادل بين الأديان وحافظت على علاقات مع الطوائف الدينية المحلية وزعمائها، وذلك بدعم مبادرات قامت بها منظمات محلية مشتركة بين الأديان (متحدثين وتبادل طلاب وما إلى ذلك) وحضور فعاليات مشتركة بين الأديان.

القسم الأول: الديموغرافيا الدينية

لا تحتفظ الحكومة بإحصاءات عن الانتماء الديني، ولكن الأغلب الأعم من المواطنين مسلمين إباضيين أو سنة. ويمثل المسلمون الشيعة أقلية صغيرة ولكنها مندمجة بشكل جيد وتمثل أقل من 5% من السكان، وتتركز في منطقة العاصمة وعلى امتداد الساحل الشمالي. والإباضية هي مذهب من المذاهب الإسلامية يختلف عن المذهب الشيعي والمذاهب "التقليدية" من المذهب السني، وقد كانت من الناحية التاريخية الجماعة الدينية المهيمنة في البلاد، كما أن السلطان ينتمي إلى الطائفة الإباضية.

وأغلبية غير المسلمين هم عمال أجانب من جنوب آسيا، على الرغم من وجود جماعات صغيرة من المجنسين من أصول عرقية هندية وهم في الأغلب هندوس و مسيحيون. وتقدر نسبة الجماعات الدينية المسلمة غير الإباضية بما بين 25 و50 بالمائة من تعداد السكان، وتشمل مسلمين سنة وشيعة وطوائف عديدة من الهندوس والبوذيين والسيخ والبهائيين والمسيحيين. وتتركز الطوائف المسيحية في المناطق الحضرية الكبرى في مسقط وصحار وصلالة، وتضم الروم الكاثوليك والأرثوذكس الشرقيين ومختلف الطوائف البروتستانتية. وتميل هذه الجماعات للتنظيم على أسس لغوية وعرقية.

وتنشط أكثر من خمسين جماعة وطائفة وجمعية مسيحية في منطقة مسقط وضواحيها، كما يوجد ثلاثة معابد هندوسية معترف بها رسميا ومعبدان لطائفة السيخ في مسقط، بالإضافة إلى معابد أخرى مقامة في مواقع العمل حيث تكون الطائفة الدينية المحلية كبيرة بما يكفي لدعمها.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني/ السياسي

يحمي القانون الأساسي حق ممارسة الشعائر الدينية شريطة ألا يتسبب ذلك في الإخلال بالنظام العام. وينص القانون الأساسي على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة هي أساس التشريع، كما يحظر التمييز على أساس الدين.

وتقوم المحاكم المدنية في الدولة بالبت في القضايا التي يحكمها قانون الأحوال الشخصية والأسرة، ولكن القانون يعفي غير المسلمين من الالتزام بأحكامه في الأمور المرتبطة بالأسرة أو الأحوال الشخصية، مما يسمح لهم باللجوء إلى التقاضي وفقا للقوانين الدينية الخاصة بعقيدتهم. ويجوز للمسلمين الشيعة الفصل في قضايا الأسرة والأحوال الشخصية بموجب الفقه الشيعي دون اللجوء إلى المحاكم، كما يحتفظون بحق إحالة قضاياهم إلى المحاكم المدنية في حال عدم توصلهم إلى حل.

ويُحرم الأب الذي يرتد عن الإسلام من الاحتفاظ بحقوقه الأبوية على أبنائه بموجب قانون الأحوال الشخصية والأسرة. ولا تعتبر الردة جريمة جنائية أو مدنية.

وحسب وزارة الأوقاف والشؤون الدينية فإنه لا توجد قيود على عدد الجماعات التي يمكن تسجيلها. ويتعين على الجماعات الدينية الجديدة التي لا تنتمي لأي من الطوائف المعترف بها الحصول على موافقة الوزارة قبل أن يتم تسجيلها. وبالرغم من عدم قيام الحكومة بنشر قواعد أو ضوابط أو معايير الموافقة، إلا أن الوزارة تنظر عامة في حجم الجماعة وأساسها اللاهوتي ونظامها العقائدي ومدى توفـُّر فرص أخرى للعبادة وذلك قبل منح الموافقة. وتتبنى الوزارة معاييرا مشابهة قبل منح موافقتها على تكوين جماعات مسلمة جديدة.

ويتعين تسجيل كافة المنظمات الدينية لدى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. وتعترف الوزارة بالكنيسة البروتستانتية العمانية، والأبرشية الكاثوليكية العمانية، ومركز الأمانة (الذي يجمع أعضاء من عدة طوائف مسيحية)، ومعبد ماهاجان الهندوسي، وشركة أنوار الغبيرة للتجارة في مسقط (السيخ) كرعاة رسميين للطوائف الدينية غير المسلمة. ويتعين على الجماعات التي تسعى للتسجيل أن تطلب الحصول على مكان للاجتماع والعبادة من إحدى هذه المنظمات الراعية، والتي تقع على عاتقها مسؤولية تسجيل مدى التزام الجماعة العقائدي وأسماء زعمائها وعدد أعضائها العاملين، وتقديم هذه المعلومات إلى الوزارة.

ويتعين تسجيل زعماء كافة الجماعات الدينية لدى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. وتحظر عملية الترخيص الرسمية للأئمة على الأعضاء العاديين غير المصرح لهم أن يؤموا الصلاة في المساجد. ويجوز للأعضاء العاديين من الجاليات غير المسلمة أن يقودوا شعائر العبادة إذا كانوا مصنفين كزعماء في طلب التسجيل الخاص بجماعتهم.

ورغم تسجيل الحكومة للدين في شهادات الميلاد، فإنها لا تطبعه على وثائق هوية رسمية أخرى.

ويحق للمواطنين مقاضاة الحكومة على انتهاكات حق ممارسة الشعائر الدينية التي لا تخل بالنظام العام، إلا أن هذا الحق لم يُمارَس في المحاكم قط.

ويحظر القانون على كافة الجماعات الدينية التبشير علانية، إلا أن الحكومة تسمح لكافة الجماعات الدينية بالتبشير على نطاق خاص داخل دور عبادة ومراكز للدعوة الإسلامية مسجلة قانونا.

ولا يُسمح للطوائف غير المسلمة بممارسة معتقداتها دون تدخّل إلا على أراض تبرع بها السلطان خصيصا لغرض العبادة الجماعية. وفي عام 2006 أصدرت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية تعميمـــاً ملزما قانونا للزعماء الدينيين غير المسلمين والبعثات الدبلوماسية تؤكد فيه على حق الفرد في ممارسة نشاطاته الدينية بما يتوافق مع قيمه وعاداته وتقاليده، كما ينص التعميم على عدم السماح بإقامة تجمعات ذات طابع ديني في المساكن الخاصة أو في أية أماكن أخرى غير دور العبادة المصرح بها من قبل الحكومة، إلا أن الحكومة لم تطبق ذلك الحظر بشكل فعّال.

يتحتم على الجماعات الدينية الحصول على موافقة لبناء أو تأجير بنايات، أو أن تُقام هذه البنايات على أراضٍ تبرعت بها الحكومة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تُبنى المساجد بحيث لا تقل المسافة بين مسجد وآخر عن كيلومتر واحد (0.6 ميل). ويفرض القانون أن تكون كافة البنايات مجهزة لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة، ولكن عمليا فإن العديد من المساجد ليست مجهزة، خاصة في المناطق الريفية.

ويفرض قانون العقوبات عقوبة بالسجن والغرامة على أي شخص يجهر بالتجديف على الله أو أنبيائه، أو يرتكب إساءة بحق جماعات دينية شفهيا أو كتابيا، أو يعكر صفو تجمع ديني مصرح به قانونًا. ولم تتم أية ملاحقات قضائية على أي من هذه المخالفات عام 2010، وهو أحدث عام تتوفر له إحصاءات رسمية، كما لم ترد تقارير بملاحقات تمت عام 2011.

يُسمح للنساء بارتداء الحجاب (غطاء الرأس الإسلامي) في الصور الفوتوغرافية الرسمية، ولكن لا يُسمح لهن بارتداء النقاب (الحجاب الإسلامي الذي يغطي الوجه) في تلك الصور.

تشترط وزارة الأوقاف والشؤون الدينية على الجماعات الدينية الحصول على موافقة قبل نشر مطبوعات دينية خارج نطاق عضويتها، حيث يتعين موافقة الحكومة على أية مطبوعات في البلاد. وعلى الجماعات الدينية إحاطة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية علمًا قبل استيراد مواد دينية وتقديم نسخة منها إلى الوزارة لحفظها في ملفاتها، إلا أن الوزارة لا تراجع كافة المواد الدينية المستوردة بقصد الموافقة عليها.

تحظر الوزارة على الأجانب الوافدين إلى البلاد بتأشيرات سياحية تقديم الوعظ أو التدريس أو قيادة شعائر العبادة. وتسمح الحكومة بدخول رجال الدين القادمين من الخارج إلى البلاد لغرض التدريس أو قيادة شعائر العبادة تحت رعاية منظمات دينية مسجلة، والتي بدورها يتعين عليها التقدم إلى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية قبل أسبوع واحد على الأقل من قدوم رجل الدين الزائر للحصول على موافقة.

تعد الدراسات الإسلامية إلزامية للطلاب المسلمين في المدارس العامة من مرحلة الروضة وحتى الصف الثاني عشر. ويعفى الطلاب غير المسلمين من هذا الشرط، وتقوم العديد من المدارس الخاصة بتوفير دراسات دينية بديلة.

تعتبر الحكومة الأعياد الدينية التالية أعيادًا وطنية: عيد الأضحى، ورأس السنة الإسلامية (الهجرية)، والمولد النبوي الشريف، والإسراء والمعراج، وعيد الفطر.

ممارسات الحكومة

لم ترد تقارير عن انتهاكات للحرية الدينية. وقد طبقت الحكومة قيودًا قانونية قائمة على حق ممارسة العبادة الجماعية بشكل انتقائي.

ولا يسمح بإقامة تجمعات ذات طابع ديني في المساكن الخاصة أو في أية أماكن أُخرى غير دور العبادة المصرح بها من قبل الحكومة، إلا أن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لم تطبق الحظر على العبادة الجماعية في الأماكن غير المرخصة إلا عند تلقيها شكاوى. وقد التزمت الكنائس والمعابد عامة بهذا الحظر طوعا، ووفرت أماكن ضمن مجمعاتها من أجل العبادة، غير أن عدم توفر المساحة الكافية في الأماكن المرخصة من قبل الحكومة للعبادة الجماعية ظل يحدّ من عدد المجموعات التي تستطيع ممارسة عقائدها.

وقد بدأت كنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة (مورمون) في عملية التسجيل للاعتراف بها. وبحلول نهاية العام، وعلى الرغم من عدم منح الاعتراف الرسمي بعد، إلا أن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية كانت تعمل جاهدة مع قيادات الكنيسة للعثور على موقع مناسب لمكان عبادة.

وقامت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بمراقبة الخطب التي تلقى في المساجد للتأكد من عدم مناقشة الأئمة لموضوعات سياسية، كما ألزمت الحكومة جميع الأئمة الإباضيين والسنة بالتقيد في خطبهم بإطار النصوص الموحدة التي تقوم الوزارة بتوزيعها شهريا.

وقد مولت الحكومة رواتب بعض الأئمة الإباضيين والسنة، ولكنها لم تمول رواتب زعماء دينيين شيعة أو غير مسلمين.

عززت الحكومة التسامح والتفاهم بين الأديان عبر الدعم المستمر لوقف كرسي العقائد الإبراهيمية ورعاية عشرة طلاب عمانيين في برنامج تعدد ديني بجامعة كامبريدج، كما واصلت الحكومة عبر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية طبع نشرة دورية بعنوان "التفاهم"، والتي تهدف إلى توسيع رقعة الحوار داخل الدين الإسلامي وتشجيع النقاش المحترم للاختلافات مع الأديان والثقافات الأخرى. وتشتمل النشرة الدورية على مقالات لعلماء دين مسيحيين ومسلمين ويهود وهندوس. وقامت الحكومة برعاية افتتاح مركز الحوار العالمي في لبنان، والغرض منه هو الحوار بين الأديان المختلفة. واشتركت الحكومة مع الحكومة الأمريكية في رعاية برنامج بمعهد هارتفورد اللاهوتي لتدريب رجال دين مسيحيين ومسلمين للجيش الأمريكي. وقامت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية برعاية ندوة عن الفقه الإسلامي استمرت لأربعة أيام، ودعت أكثر من مائة عالم من علماء المسلمين من جميع أنحاء العالم ومن جميع الطوائف الإسلامية.

القسم الثالث: وضع الاحترام المجتمعي للحرية الدينية

لم ترد تقارير جدية عن إساءات مجتمعية أو تمييز مجتمعي على أساس الانتماء الديني أو العقيدة أو الممارسة.

وقامت مجموعة محلية للحوار بين الأديان تركز على تعزيز التفاهم بين المسلمين والمسيحيين بالرعاية المنتظمة لبرامج تبادل لزعماء من كلا المجموعتين الدينيتين، واستضافت علماء مقيمين، وعملت عن كثب مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في العديد من مشروعاتها.

واتسعت تغطية كل من الصحف المملوكة للدولة والخاصة للقضايا الدينية، وتناولت بإيجابية الحوار بين الأديان، وحثت على التسامح بين الطوائف الإسلامية وبين الإسلام والأديان الأخرى.

وقد نشرت صحيفة محلية تصدر باللغة الإنجليزية مقالا افتتاحيا معاديا للسامية خلال العام. وعبرت السفارة الأمريكية عن مخاوفها لهيئة التحرير بالصحيفة.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

ناقشت الحكومة الأمريكية الحرية الدينية مع الحكومة في إطار سياستها العامة الداعية لحقوق الإنسان. وقد أرسى السفير الأمريكي علاقات مع زعماء طوائف دينية في البلاد، كما حافظ كبار موظفي السفارة على علاقات عمل جيدة مع جهات حكومية دينية وزعماء منظمات دينية وجماعات مشتركة بين الأديان، وذلك بدعم مبادرات قامت بها منظمات محلية مشتركة بين الأديان (متحدثين وتبادل طلاب وما إلى ذلك) وحضور فعاليات مشتركة بين الأديان. وعلاوة على ذلك، قامت السفارة برعاية مواطنين عمانيين ضمن برامج تبادل بين الأديان.